الأمم المتحدة

A/66/566

الجمعية العامة

Distr.: General
18 November 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ٧٦ (ب) من جدول الأعمال

المحيطات وقانون البحار: استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة

حلقة العمل المعقودة لمناقشة تنفيذ الفقرات ٨٠ ومن ٨٣ إلى ٨٧ من القرار ١٠٥/٦١ والفقرات ١١٧ ومن ١١٩ إلى ١٢٧ من القرار ٧٢/٦٤ بشأن استدامة مصائد الأسماك، وذلك لمعالجة آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد

رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من منسقة حلقة العمل

عملا بالفقرة ١٢٨ من قرار الجمعية العامة ٧٢/٦٤ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أقيمت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ١٥ و١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ حلقةُ العمل المعقودة لمناقشة تنفيذ الفقرات ٨٠ ومن ٨٣ إلى ٨٧ من القرار ١٠٥/٦١ والفقرات ١١٧ ومن ١١٩ إلى ١٢٧ من القرار ٧٢/٦٤ بشأن استدامة مصائد الأسماك، وذلك لمعالجة

231111 231111 11-60044 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد.

وأتشرف، بصفتي منسقة حلقة العمل المذكورة، أن أحيل إليكم موجزا للمناقشات التي أجريت خلال حلقة العمل. وعملا بالفقرة ١٢٩ من القرار ٧٢/٦٤، ينبغي أن تأخذ الجمعية العامة تلك المناقشات في الحسبان لدى إجرائها استعراضا آخر لما تتخذه الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك من إجراءات استجابةً للفقرات ٨٠ ومن ٨٣ إلى ٨٧ من القرار ١٠٥/٦١ والفقرات ١١٧ ومن ١١٩ إلى ١٢٧ من القرار ٧٢/٦٤.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة والموجز المحال إليكم بموجبها بوصفهما من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٦ من جدول الأعمال.

(توقيع) أليس **ريفيل**
المنسقة

موجزٌ أعدته منسقة حلقة العمل عن المناقشات التي أُجريت خلال حلقة العمل المعقودة لمناقشة تنفيذ الفقرات ٨٠ ومن ٨٣ إلى ٨٧ من القرار ١٠٥/٦١ والفقرات ١١٧ ومن ١١٩ إلى ١٢٧ من القرار ٧٢/٦٤ بشأن استدامة مصائد الأسماك، وذلك لمعالجة آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد*

١ - وفقا للفقرة ١٢٨ من قرار الجمعية العامة ٧٢/٦٤ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أُقيمت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ حلقةُ العمل المعقودة لمناقشة تنفيذ الفقرات ٨٠ ومن ٨٣ إلى ٨٧ من القرار ١٠٥/٦١ والفقرات ١١٧ ومن ١١٩ إلى ١٢٧ من القرار ٧٢/٦٤ بشأن استدامة مصائد الأسماك، وذلك لمعالجة آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد.

٢ - وقد حضر حلقة العمل ممثلو ٤٣ دولة و ١٩ منظمة حكومية دولية وهيئات أخرى، منها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، إضافة إلى ١٢ منظمة غير حكومية. وعُينت السيدة أليس ريفيل من البعثة الدائمة لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة منسقةً لحلقة العمل.

٣ - وتألفت حلقة العمل، وفقا لتنظيم أعمالها[(١)]، من ستة أجزاء مواضيعية قدّم كل منها بعروض ذات صلة خبراء معنيون[(٢)]. وأعقبت تلك العروض مناقشةٌ عامة شارك فيها الحاضرون.

آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد (الجزء الأول)

٤ - في الجزء الأول من حلقة العمل، قدم عروضا كلٌ من: السيدة إلين كينشينغتون (معهد بدفورد للأوقيانوغرافيا، قسم مصائد الأسماك والمحيطات، كندا)؛ والسيد أود أكسيل

* أعد الموجز لأغراض مرجعية فقط ولا يعتد به كمحضر للمناقشات.

(١) يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي: www.un.org/Depts/los/reference_files/workshop_fisheries_2011.pdf.

(٢) يمكن الاطلاع على العروض المقدمة من المحاورين في حلقة العمل في الموقع الشبكي التالي: www.un.org/Depts/los/reference_files/2011_fisheries_wrkshp_panellists.pdf.

بيرغستاد (معهد البحوث البحرية، النرويج)؛ والسيدة ميريت تاندستاد (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو))؛ والسيدة كارين ساك (مجموعة بيو البيئية)؛ والسيد ماثيو جياني (تحالف حفظ أعماق البحار)؛ والسيد ألاستير ماكفارلان (التحالف الدولي لرابطات مصائد الأسماك).

٥ - وناقش الحاضرون خصائص الموائل والأنواع الموجودة في أعماق البحار وحالتها ومواطن ضعفها، إضافة إلى آثار الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة. ورغم بذل جهود ملحوظة لزيادة المعارف العلمية بشأن النظم الإيكولوجية البحرية الهشة بسبل منها المسح الخرائطي والقياسي للأعماق للوقوف على توزيع تلك النظم الإيكولوجية، فقد لوحظ استمرار وجود ثغرات في المعارف المتوافرة. وشُدد على الحاجة إلى مواصلة إجراء البحوث بشأن مواقع النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وخصائصها، وبشأن نطاق وآثار أنشطة الصيد في قاع البحار. وأكد المشاركون، على وجه الخصوص، ضرورة الاضطلاع بالبحوث وأعمال الرصد ودراسات التعافي وتقييمات الأرصدة بشكل مستقل عن أنشطة صيد الأسماك. ولوحظ أيضا أن تكلفة البحوث يمكن أن تشكل عائقا، لا سيما في أعالي البحار وبالنسبة للبلدان النامية. كما أكد الحاضرون أن هناك صعوبات تكتنف تمييز البيانات المتعلقة بالمصيد في أعماق أعالي البحار حيث يندر الإبلاغ عن تلك البيانات على حدة بعيدا عن البيانات المتعلقة بالمصيد في المناطق الاقتصادية الخالصة.

٦ - ولاحظ المشاركون تراجع المصيد من أعماق البحار في بعض المناطق، وارتئي أنه من المستبعد أن يكون التوسع في أنشطة الصيد في قاع البحار إلى مياه أكثر عمقا عائدا إلى طائفة من العوامل المتنوعة منها القيود المفروضة على أدوات الصيد. وأكد العديد من المشاركين أن الضرر اللاحق بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة واستنفاذ الأرصدة السمكية واضحان بالفعل وأن التعافي سيستغرق في بعض الحالات عقودا إن لم يستغرق فترات أطول. وناقش المشاركون ميزان المزايا والعيوب والقيمة النسبية للصيد في قاع البحار في ضوء الشواغل البيئية والعوائد الاقتصادية، وناقشوا أيضا الأثر المكاني المترتب على أنشطة الصيد في قاع البحار في المناطق الواقعة خارج نطاق الولايات الوطنية. ولوحظ أن التقدم التكنولوجي في مجال أدوات الصيد وممارساته واستخدام النماذج التنبؤية لتحديد مواقع النظم الإيكولوجية البحرية الهشة يمكن أن يساعدا على تخفيف آثار أنشطة الصيد في قاع البحار. وشدد المشاركون على ما لصناعة الصيد من دور هام في ضمان الأمن الغذائي، وأشير إلى ما للصناعة من مصالح تملي عليها الحفاظ على ثقة المستهلك.

٧ - واسترعى المشاركون الانتباه إلى الحاجة إلى تدابير فعالة للحفظ والإدارة من أجل حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وكفالة استدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد. وسُلط الضوء على التحديات التي تعرقل اعتماد التدابير الرامية إلى خفض كميات المصيد من الأنواع المستهدفة وغير المستهدفة. وفي هذا السياق، ناقش الحاضرون كذلك مدى انطباق تدابير الدول الساحلية على تنظيم أرصدة أعماق البحار في المناطق الخارجة عن نطاق الولايات الوطنية.

٨ - ولاحظ كثير من المشاركين أن الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك حققت تقدما ملحوظا في مجال تنفيذ قراري الجمعية العامة ٦١/١٠٥ و ٦٤/٧٢، بما في ذلك إنشاء منظمات أو ترتيبات إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك واعتماد تلك الكيانات تدابير تقصر أنشطة الصيد في قاع البحار على مناطق الصيد القائمة. وقد اضطلعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) أيضا بعمل هام. ومع ذلك، أقر الحاضرون عموما بضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات لضمان التنفيذ التام لقراري الجمعية العامة والمبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بإدارة مصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة (مبادئ الفاو التوجيهية) في عام ٢٠٠٨[٣].

٩ - وأعرب العديد من المشاركين عن رأي مفاده أن تنفيذ قراري الجمعية العامة ومبادئ الفاو التوجيهية تنفيذا تاما من شأنه أن يوفر الأدوات اللازمة لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة من الآثار السلبية العميقة المترتبة على الصيد في قاع البحار ولكفالة استدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد. وأشار عدد من المشاركين إلى تحديات بعينها تشمل الثغرات في المعارف العلمية، والحاجة إلى المساعدة التقنية، ومحدودية الموارد إضافة إلى القصور الذي يشوب التنفيذ ولا سيما فيما يتعلق بتقييمات الأثر، وإغلاق المناطق والعثور على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة. وارتئي أن الآثار التراكمية لأنشطة الصيد لم تؤخذ بعين الاعتبار على النحو الكافي في سياق تقييمات الأثر. وأشار بعض المشاركين إلى أن العثور على كائنات هيكلية ميتة، مثل الشعاب المرجانية الميتة، أمر ينبغي مراعاته في بروتوكولات العثور على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة. ولوحظ أيضا أن التحديات تكتنف تعريف العثور على نظم إيكولوجية بحرية هشة، وقياس الآثار السلبية على الأنواع النادرة.

---

(٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير المشاورة التقنية بشأن الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة مصايد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار، روما، ٤-٨ شباط/فبراير و ٢٥-٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم ٨٨١ (FIEP/R881 (Tri))، التذييل واو.

١٠ - وشدد المشاركون أيضا على الحاجة إلى تدابير احترازية (لا تدابير متخذة كردود أفعال) ولا سيما فيما يتعلق بإغلاق المناطق. وأُعرب عن رأي مفاده أن الدول يجب ألا تأذن بأنشطة الصيد في قاع البحار إلا بعد إرساء التدابير التنظيمية الملائمة لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وكفالة استدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد. وأكد الحاضرون أيضا ضرورة احترام الحقوق السيادية للدول الساحلية على الجرف القاري وذلك عند الاضطلاع بأنشطة الصيد في قاع البحار وإجراء البحوث العلمية البحرية.

١١ - وسُلط الضوء على أثر القرارين ١٠٥/٦١ و ٧٢/٦٤ على الإجراءات التي تتخذها الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك ويعتمدها المشتغلون بالصناعة. وناقش المشاركون الاحتياج إلى التوجيه السياساتي والمساعدة التقنية على حد سواء، إلا أنهم أعربوا عن آراء متباينة بشأن دور الجمعية العامة في النظر في هذه المسائل. فأيد البعض إجراء الجمعية العامة استعراضا آخر لتنفيذ قراريها، وذلك استنادا إلى الحاجة إلى توجيه متسق عالميا في مجال السياسة العامة وفي ضوء تعدد المجالات التي تشملها هذه المسائل وتنوع المصالح المتأثرة بها. وشدّد البعض الآخر على أن تنظيم هذا المجال أصبح ذا طابع تقني متزايد وأن كياناتٍ متخصصة، مثل الفاو والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، هي التي ينبغي أن تتصدى له. وارتأى العديد من المشاركين أن أية استعراضات أخرى لتنفيذ القرارين ينبغي أن تجريها الفاو نظرا للطابع التقني الذي تصطبغ به المناقشات، وأن المنظمة يتعين عليها أن تقوم بتيسير المناقشات المعقودة بشأن الإجراءات المتخذة مستقبلا فيما بين الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك والرابطات المعنية المشتغلة بصناعة الصيد.

تجارب الدول في معالجة آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد (الجزء الثاني)

١٢ - في الجزء الثاني من حلقة العمل، قدمت دول كثيرة بيانات بالإجراءات التي اتُخذت لتنفيذ الفقرات ذات الصلة من القرارين ١٠٥/٦١ و ٧٢/٦٤. وقدم السيد جون برينكات (المفوضية الأوروبية) عرضا عن تجربة الاتحاد الأوروبي في معالجة آثار أنشطة الصيد في قاع البحار. وأشارت بعض الدول إلى أنها إما لا تأذن بأنشطة الصيد في قاع البحار في المناطق الواقعة خارج نطاق الولايات الوطنية أو لا تضطلع بها. وشدد عددٌ من الدول على أهمية تنفيذ القرارين في المناطق الخاضعة للولايات الوطنية، وقدمت تلك الدول بيانا بالإجراءات

التي اتخذتها في مناطقها الاقتصادية الخالصة بما في ذلك إغلاق مناطق الصيد أمام أنشطة الصيد في قاع البحار.

١٣ - وأُقِّر عموما بأن الدول، إما فرادى أو من خلال المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، حققت تقدما في مجال تنفيذ قراري الجمعية العامة. ووجِّه الانتباه بشكل خاص إلى مسألة اتخاذ تدابير تتعلق بإغلاق مناطق الصيد، وإجراء تقييمات الأثر، وتغطية المراقبين الإلزامية، وبروتوكولات العثور على نظم إيكولوجية بحرية هشة. وسلط المشاركون الضوء على أهمية اعتماد تدابير تستند إلى أفضل المعلومات العلمية المتوافرة، وعلى الحاجة إلى تطبيق تدابير احترازية ونُهُج مراعية للنظم الإيكولوجية. كما قدم الحاضرون معلومات عن تدابير بعينها اتخذت لكفالة استدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد، بما في ذلك وضع القيود على أدوات الصيد وتحديد قدرات الصيد وجمع البيانات والرصد والرقابة.

١٤ - وقدم بعض المشاركين معلوماتٍ محددة عن تدابير اتُخذت لتطبيق القرارين ٦١/١٠٥ و ٦٤/٧٢ في المناطق التي لا تختص بإدارتها أي منظمات أو ترتيبات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وسُلط الضوء على الجهود المبذولة لإجراء البحوث العلمية في هذه المناطق، بما في ذلك الإجراءات المتخذة للإغلاق الانفرادي للمناطق أمام أنشطة الصيد في قاع البحار إثر تبين احتواء تلك المناطق على نظم إيكولوجية بحرية هشة من خلال برامج مسح قاع البحار. وقُدمت معلومات أخرى عن التدابير المؤقتة التي اتخذها المشاركون في المفاوضات لإنشاء منظمات أو ترتيبات إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك بغرض تنظيم أنشطة الصيد في قاع البحار. ودعا بعض المشاركين إلى التبكير بإدخال الصكوك المنشِئة لمثل تلك المنظمات والترتيبات حيز النفاذ، ولا سيما في جنوب المحيط الهندي وشمال المحيط الهادئ وجنوبه. وأبرز المشاركون أيضا ثغرات أخرى في تغطية المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، بما في ذلك في جنوب غربي المحيط الأطلسي، وشددوا في هذا الشأن على الحاجة إلى أن تتعاون الدول وفقا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢[٤].

١٥ - وأكد الكثير من المشاركين على أنه من الضروري، بالرغم من التقدم المحرز، بذل المزيد من الجهود لتنفيذ قراري الجمعية العامة تنفيذا تاما. وأعرب بعض المشاركين عن القلق إزاء بطء وتيرة تنفيذ القرارين المذكورين. وسلم الحاضرون عموما بالاحتياج إلى المزيد من المعلومات والبيانات العلمية عن مواقع النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وخصائصها،

(٤) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1833, No. 31363.

بما في ذلك وضع تعاريف واضحة لتلك النظم الإيكولوجية. وناقشوا، في هذا السياق، احتمال تأثر النظم الإيكولوجية البحرية الهشة سلبا بأنشطة المسح أو الاستكشاف، والتكلفة والمزايا النسبية لهذه الأنشطة. وسلط بعض المشاركين الضوء على فائدة النماذج التنبؤية في تحديد النمط المكاني للنظم الإيكولوجية البحرية الهشة، بينما لاحظ آخرون الحاجة إلى التحقق من عمليات وضع النماذج هذه.

١٦ - وسُلط الضوء أيضا على التحديات التي تواجه تطبيق بروتوكولات العثور على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة و ''قواعد الانتقال''، بما في ذلك مستوى العتبات الدنيا التي ترتفع إلى حد عدم تبين العثور على نظم إيكولوجية بحرية هشة ومسافات الانتقال التي تخضع للأهواء. وأشير أيضا إلى الصعوبات التي تكتنف تحديد مواقع النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وإلى الافتقار إلى التقارير. ولوحظ إضافة إلى ذلك وجود مشاكل تعرقل محاولات تطبيق معايير موحدة في مختلف المناطق. وأكد العديد من المشاركين أنه بالنظر إلى طول بعض شباك الجر المستعملة في الصيد في قاع البحار، فإن قواعد الانتقال لا توفر الحماية الكافية للنظم الإيكولوجية البحرية الهشة، ولا سيما في مناطق الصيد الجديدة. واقترح بعض المشاركين أن يقتصر تطبيق بروتوكولات العثور على المناطق الإيكولوجية البحرية الهشة على مناطق الصيد القائمة وأن يخفض مستوى العتبة الدنيا. وشدد الحاضرون أيضا على الحاجة إلى مراعاة أوجه الاختلاف بين الخصائص والأنواع الإقليمية عند وضع أدوات الإدارة المذكورة وتطبيقها.

١٧ - ووصف بعض المشاركين التحديات التي تعرقل اتخاذ تدابير تكفل استدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد. وأشار المشاركون، بوجه خاص، إلى الصعوبات التي تكتنف تحديد المستويات المستدامة لجهود الصيد وإلى ارتفاع مستويات الصيد العرضي والمرتجع في بعض المصائد. ولوحظ أيضا الخطر الذي تتعرض له بعض الأرصدة من جراء الصيد. وسلط المشاركون الضوء على التحديات الناجمة عن الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وتقاسم المعلومات عن السفن المشتركة في الصيد في قاع البحار في حالة تعذر تحديد دولة العلم. واقترح بعض المشاركين أن يعتبر الصيد في قاع البحار، بما يخالف قراري الجمعية العامة، من أنواع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وسلط عدد من الحاضرين الضوء أيضا على الشواغل المتعلقة بمضار استخدام الإعانات المالية التي تشجع مواصلة الصيد في قاع البحار في مناطق ما كان له أن يستمر فيها لاعتبارات اقتصادية.

١٨ - وأبرز بعض المشاركين الصعوبات التي تكتنف تقييم فعالية التدابير المتخذة حديثا لتنفيذ القرارين ومنها الافتقار إلى البيانات والمعلومات العلمية. وفي هذا الصدد، شُدد على الحاجة إلى توافر الدعم التقني لاستيفاء تنفيذ المبادئ التوجيهية للفاو. كما شدد بعض المشاركين على الحاجة إلى وقت أطول لدراسة فعالية التدابير المعتمدة، بينما أشار آخرون إلى أن الاستعراضات ستجرى استنادا إلى الخبرات المكتسبة والتطورات التي تشهدها المحافل الدولية.

تجارب المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك في معالجة آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد (الجزء الثالث)

١٩ - في الجزء الثالث من حلقة العمل، قدم عروضا كل من: السيد أندرو رايت (هيئة صيانة الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي)؛ والسيد ستيفان أسموندسون (لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي)؛ والسيد فلاديمير شيبانوف (منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي)؛ والسيد شينغو أوتا (الأمانة العامة المؤقتة المعنية بحفظ وإدارة الموارد السمكية في أعالي البحار في شمال المحيط الهادئ)؛ والسيدة كارين ساك (مجموعة بيو البيئية) والسيد ماثيو جياني (تحالف حفظ أعماق البحار)؛ والسيد روس شوتون (رابطة مصائد الأسماك في أعماق البحار جنوبي المحيط الهندي).

٢٠ - وقدم ممثلو المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك معلوماتٍ عن التدابير التي اتخذت تنفيذا للقرارين ١٠٥/٦١ و ٧٢/٦٤، بما في ذلك تقييمات الأثر وتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وإغلاق المناطق وبروتوكولات العثور، إضافة إلى تدابير إدارة مصائد الأسماك ومنها على سبيل المثال تحديد كميات المصيد وقدرات الصيد وأدواته. ففي بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، قُسمت المنطقة الخاضعة للتنظيم إلى مناطق صيد قائمة وأخرى جديدة، وجرى إغلاق المناطق التي لا يسمح فيها بالصيد في قاع البحار. وأُغلقت بالفعل مناطق جديدة وخضعت لتقييمات للأثر قبل أن تنفذ فيها أنشطة الصيد. والجهود جارية أيضا لتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الهشة الموجودة في مناطق الصيد القائمة. وفي بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية الأخرى، أجرت المنظمة لا فرادى الدول تقييمَ الأثر المترتب على الصيد في قاع البحار في مناطق الصيد القائمة. وقدمت إحدى المنظمات الإقليمية كذلك معلومات توضح كيفية مراعاتها للأثر التراكمي لأنشطة الصيد في قاع البحار على بروتوكولات العثور.

٢١ - ورحب العديد من المشاركين بالتقدم الذي أحرزته المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك في مجال تنفيذ قراري الجمعية العامة[٥]. وشدد مشاركون كثيرون على أهمية دور تلك المنظمات والترتيبات الإقليمية في مجال إدارة مصائد الأسماك في قاع البحار وفي تنفيذ القرارين ١٠٥/٦١ و ٧٢/٦٤. وأكد بعض المشاركين أن المنظمات والترتيبات الإقليمية هي أنسب المحافل للتصدي لهاتين المسألتين حيث إنها مكلفة بوضع تدابير ملزمة قانونا إضافة إلى تمتعها بالقبول في أوساط صناعة الصيد مما يجعل الامتثال أمرا مرجحا. ولاحظ مشاركون آخرون أن صياغة القرارين ساعدت الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك على التصدي لهاتين المسألتين، وذكروا أن مواصلة الجمعية العامة العمل في هذا المجال قد يكون أمرا مفيدا.

٢٢ - وأقر الحاضرون عموما بضرورة بذل المزيد من الجهود في إطار المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك إذا أريد تنفيذ القرارين تنفيذا تاما. وقُدمت معلومات عن مدى كفاية التدابير التي اعتمدتها تلك المنظمات والترتيبات، بما في ذلك ما يتعلق منها بتقييمات الأثر وإغلاق المناطق وبروتوكولات العثور واستدامة الأرصدة السمكية. وأشير أيضا إلى التحديات التي تواجهها المنظمات والترتيبات الإقليمية لدى تنفيذ القرارين، بما في ذلك الافتقار إلى المعلومات والبيانات العلمية وتكلفة الأنشطة البحثية والحاجة إلى المزيد من الوضوح في التعاريف والمصطلحات (أي تحديد ما يمثل ''نظما إيكولوجية بحرية هشة'' على سبيل المثال وماهية ''التأثير الضار الملحوظ''، وأي الأنواع يعد من مؤشرات وجود النظم الإيكولوجية البحرية الهشة).

٢٣ - وارتأى البعض أن هناك منظمات وترتيبات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك كانت أكثر فعالية من غيرها في تنفيذ أحكام القرارين. وأشار بعض المشاركين إلى أوجه الاختلاف في الولايات والأهداف بين شتى المنظمات والترتيبات. ولوحظ بشكل خاص أن الهدف الرئيسي لاتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية لأنتاركتيكا[٦] هو الحفظ ويشمل الاستخدام المعقول للموارد، وأن هذا الهدف متفرد لكونه جزءا من نظام معاهدة أنتاركتيكا. وسُلط الضوء أيضا على الجهود التي تبذلها منظمات وترتيبات إقليمية أخرى للتحديث، بما في ذلك الجهود المبذولة للاستجابة للقرارين ١٠٥/٦١ و ٧٢/٦٤. وحث بعض المشاركين المنظمات والترتيبات الإقليمية على تحديث ولاياتها وتوجيه التركيز بشكل أكبر إلى جهود الحفظ.

(٥) لم تكن منظمة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي حاضرة في حلقة العمل، ولم تتمكن بالتالي من الرد على ملاحظات أبديت بشأن الإدارة في منطقة اتفاقية حفظ وإدارة مصائد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي (United Nations, *Treaty Series*, vol. 2221, No. 39489).

(٦) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1329, No. 22301.

ولوحظ أن بعض المنظمات والترتيبات عاكف بالفعل على استعراض تدابيره المتخذة لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة في ضوء الخبرات والدروس المستفادة.

٢٤ - وأشار بعض المشاركين إلى أن تنفيذ قراري الجمعية العامة عملية مستمرة وتدريجية. وشدد آخرون، مع ذلك، على أن بعض الالتزامات الواردة في القرارين ١٠٥/٦١ و ٧٢/٦٤ تعكس واجبات كرستها منذ زمن طويل صكوكٌ دولية قائمة، منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال[٧]، وجدولُ أعمال القرن الـ ٢١[٨] وخطةُ تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ التنفيذية'')[٩].

٢٥ - وأكد العديد من الحاضرين ضرورة التزام الشفافية في الإجراءات التي تتخذها المنظمات والترتيبات الإقليمية فيما يتعلق بإجراء تقييمات الأثر وتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الهشة واعتماد وتنفيذ التدابير الكفيلة بحمايتها. وشكك بعض المشاركين في شمولية تقييمات الأثر وشددوا على الحاجة إلى أن تزيد المنظمات والترتيبات الإقليمية من إتاحة أنشطتها على العموم وإلى إجراء تقييمات الأثر على نحو أكثر تواترا أو بشكل منتظم. وسُلط الضوء على ضرورة ضمان سرية المعلومات الحساسة من الناحية التجارية، وعلى الحاجة إلى كفالة إجراء التقييمات على نحو سليم. وارتئي أن صناعة الصيد ستسعى إلى توفير المعلومات والبيانات عن المصائد لبعض المنظمات والترتيبات الإقليمية إذا كان قيامها بذلك سيؤدي إلى افتتاح مناطق صيد جديدة.

٢٦ - ووفر بعض المشاركين معلومات عن الإجراءات التي تتخذها المنظمات العاملة في صناعة الصيد من أجل تنظيم مصائد الأسماك وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة في المناطق غير المشمولة بمنظمات أو ترتيبات إقليمية، بما في ذلك معلومات عن تقييمات الأثر وقدرات الصيد وجمع البيانات. ولوحظ دور التنظيم الذاتي في صناعة الصيد، إلا أن المشاركين شددوا أيضا على أن إصدار اللوائح الملزمة قانونا هو الخيار المحبذ. وكذلك ناقش

(٧) المرجع نفسه، المجلد ٢١٦٧، الرقم ٣٧٩٢٤.

(٨) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8، والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٩) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

المشاركون الحاجة إلى وضع حوافز ملائمة لحث صناعة الصيد على تحسين الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة، بما في ذلك عن طريق توفير حقوق صيد مضمونة. وسلط بعض المشاركين الضوء على دور المستهلكين في تشجيع الممارسات المستدامة في صناعة الصيد.

تجارب الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك في التعاون في جمع البيانات والمعلومات العلمية والتقنية وتبادلها، وفي وضع أو تعزيز معايير جمع البيانات وإجراءاتها وبروتوكولاتها وبرامج البحوث (الجزء الرابع)

٢٧ - في الجزء الرابع من حلقة العمل، قدم عروضا كل من: السيد لويس لوبيز أبييان (المركز الأوقيانوغرافي بجزر الكناري، المعهد الإسباني للأوقيانوغرافيا، إسبانيا)؛ والسيد باسكال لورانس (المعهد الفرنسي لبحوث استغلال موارد البحار، فرنسا)؛ والسيد روبرت ج. بروك (المركز الوطني للمناطق المحمية البحرية، الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي، الولايات المتحدة الأمريكية)؛ والسيد فلاديمير شيبانوف (منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي)؛ والسيد شينغو أوتا (الأمانة العامة المؤقتة المعنية بحفظ وإدارة الموارد السمكية في أعالي البحار في شمال المحيط الهادئ).

٢٨ - وقُدمت معلوماتٌ عن الجهود الجارية لوضع معايير وإجراءات وبروتوكولات لتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، بما في ذلك تحليل التخدد وتحليل وقوع نشاط الصيد، وعن التوسع في استخدام النماذج التنبؤية من المناطق محل الدراسة إلى مناطق أوسع نطاقا والقيود التي يخضع لها هذا الاستخدام. وناقش المشاركون أيضا البيانات وبرامج البحوث الراهنة، بما في ذلك استخدام مصادر معينة للبيانات لتقييم وإدارة مصائد الأسماك مثل نظم رصد السفن، والمسح بالفيديو، وكمية المصيد لكل عملية صيد بالجر، والملاحظات المجمعة على متن السفن. وسلط الحاضرون الضوء كذلك على النهج الحالية لتوطيد التعاون بشأن تبادل البيانات والمعلومات العلمية وتعزيز المعايير المتعلقة بالبيانات. ولاحظ بعض المشاركين أن الشراكات بين المشتغلين بالصيد والعلماء يمكن أن تفيد في توفير البيانات التجارية المجمعة من سفن الصيد لاستخدامها في الأغراض العلمية.

٢٩ - وقُدمت معلومات أخرى عن تجارب بعض المنظمات والترتيبات الإقليمية في جمع البيانات وتبادلها ونشر البيانات والمعلومات العلمية والتقنية، بما في ذلك تبادل الممارسات المثلى ووضع معايير وإجراءات إقليمية. وأعرب عن رأي مفاده أن جمع البيانات ينبغي ألا تجريه في الأساس سفن الصيد حيث إن أدوات الصيد لم تصمم لأخذ عينات من الأنواع المحدِّدة للنظم الإيكولوجية البحرية الهشة أو الاحتفاظ بها ويمكن أن تؤدي في نهاية المطاف

إلى الإضرار بتلك النظم الإيكولوجية. وشدد الحاضرون على الصعوبات التي تكتنف تحديد النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وحمايتها من خلال بروتوكولات العثور وقواعد الانتقال. واقتُرح ألا تطبق بروتوكولات العثور إلا على المناطق التي تمارس فيها أنشطة الصيد بكثافة وأن تخضع مناطق الصيد الجديدة لتقييمات شاملة للأثر بسبل منها المسح بالفيديو والنماذج التنبؤية. وأشير أيضا إلى أهمية التغطية من جانب المراقبين وضرورة التثبت من صحة البيانات من خلال الرصد والتحليل بالفيديو.

٣٠ - وناقش المشاركون التحديات التي تعرقل الاضطلاع بأنشطة علمية فائقة الجودة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولايات الوطنية، بما في ذلك ارتفاع تكاليف البحث العلمي وضرورة تحديد أولويات البحث. وشدد على ما لكل من المنظمات والترتيبات الإقليمية وصناعة الصيد من دور هام في جمع البيانات عن مصائد الأسماك. وارتأى بعض المشاركين أن هناك حاجة إلى التوفيق بين نهجين مختلفين إزاء إدارة تجمعات الأنواع القاعية، هما تحديدا النهج القائم على الحماية المطلقة لجميع تجمعات الأنواع القاعية ونظيره القائم على الاقتصار على حماية موائل تمثيلية لهذه الأنواع.

تجارب الدول النامية في معالجة آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار على المدى البعيد (الجزء الخامس)

٣١ - في الجزء الخامس من حلقة العمل، قدم عروضا كل من: السيد أوسفالدو أوروتيا (وكيل وزارة المصائد، شيلي)؛ والسيد ماريو أغيلار (اللجنة الوطنية للمزارع السمكية والصيد، المكسيك)؛ والسيد روبرت ج. بروك (الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي)؛ والسيد أندرو رايت (هيئة صيانة الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي).

٣٢ - وقدم العديد من المشاركين بيانا بالإجراءات التي اتخذتها الدول النامية تنفيذا للفقرات ذات الصلة من القرارين ٦١/١٠٥ و ٦٤/٧٢ في المناطق الخاضعة لولايتها الوطنية، بما في ذلك تقييمات الأثر والمسح الخرائطي وإغلاق المناطق وفرض القيود على أدوات الصيد ووضع برامج البحوث. وأكد الحاضرون أن عدد قليلا من البلدان النامية يضطلع بأنشطة الصيد في قاع البحار في مناطق تقع خارج نطاق الولايات الوطنية حيث إن أغلب هذه البلدان يفتقر إلى ما يلزم ذلك من قدرات وموارد وخبرات وتنقصه إمكانية الوصول إلى المعلومات العلمية. وشدد الحاضرون، بناء على ذلك، على ضرورة زيادة بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية والمالية ونقل التكنولوجيا. وأبرز المشاركون على وجه الخصوص الحاجة إلى تيسير مشاركة البلدان النامية في مصائد الأسماك في أعالي البحار وفي المنظمات

والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، وذلك وفقا لأحكام القانون الدولي وبما يتواءم مع واجب الحفاظ على هذه الموارد وإدارتها. كما أكدوا الحاجة إلى التعاون وتحقيق الشفافية الكاملة.

٣٣ - وبيَّن المشاركون التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية وتعرقل تنفيذ القرارين ١٠٥/٦١ و ٧٢/٦٤ ومبادئ الفاو التوجيهية، بما في ذلك صعوبات إجراء تقييمات الأثر وتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الهشة ووضع الخرائط لها وجمع المعلومات العلمية الخاصة بكل موقع على حدة وتدريب المراقبين وكفالة الامتثال للتدابير. وأكد المشاركون أن القرارين يمكن أن يخلقا عقبات تحول دون إقامة البلدان النامية مصائد جديدة. وأشير إلى توصيات حلقة عمل الخبراء التي عقدتها الفاو بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بإدارة مصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار: التحديات والسبيل إلى المضي قدما، في بوسان بجمهورية كوريا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠. وارتئي أن تأخذ الجمعية العامة هذه التحديات بعين الاعتبار لدى استعراضها لتنفيذ قراريها.

٣٤ - وناقش بعض المشاركين الحاجة إلى إدخال التحسينات على ما تقوم به البلدان النامية من أعمال لتنظيم مصائد الأسماك وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة. وأكد الحاضرون أن كفالة الحماية لتلك النظم الإيكولوجية ينبغي ألا يتم على مسارين منفصلين وأن الدول كافة تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ القرارين. ونوقشت في هذا السياق مسائل تتصل بوضع تدابير شفافة وبدور الأسواق وأهمية دور العلم. وشدد المشاركون أيضا على أهمية إقامة شراكات مالية وتقنية فيما بين الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة وذلك لتوطيد التعاون ووضع استراتيجيات فعالة للتنفيذ.

٣٥ - وقدم عدد من المشاركين معلومات عن أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك توفير سفن البحوث والتدريب التقني. وارتئي أن ينشأ صندوق استئماني لمساعدة الدول النامية على إجراء تقييمات الأثر التي تنص عليها أحكام القرارين. كما طرح بعض المشاركين احتمال منح حصص صيدٍ للبلدان النامية الحديثة الانضمام إلى المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك. وأشير أيضا إلى صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع من اتفاق الأرصدة السمكية.

٣٦ - وقُدمت معلوماتٌ عن الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بغرض توفير المساعدة للدول النامية بسبل منها تقديم المنح الدراسية العلمية وبرامج التدريب الداخلي وعقد حلقات العمل المعنية ببناء القدرات. وأشير إلى سبل

إضافية لمساعدة الدول النامية شملت خفض الاشتراكات المقررة عليها وضمان المشاركة في الاجتماعات ومبادرات التنمية المباشرة.

برنامج الفاو لمصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار (الجزء السادس)

٣٧ - خلال الجزء السادس من حلقة العمل، قدمت السيدة جيسيكا ساندرز (الفاو) والسيدة ميريتي تاندستاد (الفاو) عرضا بشأن برنامج الفاو لمصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار الذي يهدف إلى تقديم المساعدة إلى الدول، ولا سيما البلدان النامية، والمؤسسات والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بغية تنفيذ مبادئ الفاو التوجيهية. ولوحظ أن الهدف الشامل لبرنامج الفاو يتمثل في ضمان الاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية وحماية التنوع البيولوجي البحري. وقُدمت معلومات عن مسائل تتعلق بتنفيذ مبادئ الفاو التوجيهية، بما في ذلك التوصيات الصادرة عن حلقة العمل المعقودة في عام ٢٠١٠ في بوسان بجمهورية كوريا (انظر الفقرة ٣٣ أعلاه).

٣٨ - وقُدم وصفٌ واف لمكونات برنامج الفاو بما فيها وضع الممارسات المثلى وأدوات الدعم اللازمة لتنفيذ مبادئ الفاو التوجيهية، والاضطلاع بالأنشطة التجريبية الخاصة بكل منطقة، والتنسيق والرصد والتقييم على الصعيد العالمي، ونشر المعلومات. وأشير إلى أن الفاو تعكف على تنظيم حلقة عمل بشأن النظم الإيكولوجية البحرية الهشة يزمع عقدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وإلى أن قاعدة البيانات ستركز على النظم الإيكولوجية التي عينتها سلطات الإدارة. وكذلك قدمت معلومات عن أنشطة الفاو الراهنة، وتشمل إنشاء موقع شبكي عن المسائل المتعلقة بأعماق البحار وإعداد أدلة عن تحديد الأنواع وكتيب عن جمع البيانات إضافة إلى تنظيم حلقات العمل الإقليمية. ولوحظ أن الفاو تقوم، بالتعاون مع مرفق البيئة العالمية، باستحداث برنامج جديد يهدف إلى تعزيز الإدارة الفعالة والمستدامة لمصادر مصائد الأسماك وحفظ التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولايات الوطنية وفقا للأهداف العالمية المتفق عليها.

٣٩ - وسلط المشاركون الضوء على أهمية الدور الذي تضطلع به الفاو في مجال تنفيذ قراري الجمعية العامة ومبادئ الفاو التوجيهية. وشدد البعض على ضرورة وضع أولويات لتوفير المساعدة التقنية إلى البلدان النامية فيما يتصل بمصائد الأسماك في قاع البحار. وأكد آخرون الحاجة إلى الشفافية والإشراك الشامل عند عقد اجتماعات الفاو وحلقات عملها. وسُلط الضوء على الدعم المقدم إلى الفاو من أجل تنمية قاعدة بيانات النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، وارتئي أن تشمل قاعدة البيانات المذكورة أيضا معلوماتٍ عن مناطق لم يُعثر

فيها على نظم إيكولوجية بحرية هشة. وشُجع المشاركون أيضا على موافاة الفاو بقوائمهم التي تحوي أسماء السفن المرخص لها بالصيد في المناطق الواقعة خارج نطاق الولايات الوطنية.

٤٠ - وطُرح تساؤلٌ مفاده ما إذا كانت للفاو ولاية تتعلق بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولايات الوطنية. وارتئي أن تعكس برامج الفاو أعمال فريق الجمعية العامة غير الرسمي العامل المفتوح باب العضوية والمخصص لدراسة المسائل المتعلقة بالحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولايات الوطنية. وقُدمت معلومات توضيحية أتى فيها أن برنامج الفاو/مرفق البيئة العالمية يجري وضعه بالتعاون مع شركاء آخرين تناولوا مسائل تكميلية تتعلق بالتنوع البيولوجي البحري.

الجزء الموجز

٤١ - وفي الجزء الموجز من حلقة العمل، أشاد المشاركون بفائدة حلقة العمل وأعربوا عن امتنانهم للمنسقة والمحاورين لما قدموه من عروض فائقة الجودة. كما أعرب المشاركون عن تقديرهم للأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا سيما شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بمكتب الشؤون القانونية، لارتفاع مستوى الخدمات والمساعدة المقدمة من الأمانة أثناء مرحلة التخطيط لحلقة العمل وتنظيمها.